http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1443) السنة السادسة - الخميس (26) شباط 2009

أكدت أن انسحابا سريعا لن يؤثر أمنياً

المتعددة تغادر العراق في آب ٢٠١٠

بغداد / المدى

تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لسحب معظم قواتها من العراق بحلول شهر آب من العام ٢٠١٠، أي بعد نحو ١٩ شهراً، وهي الخطة التي تأتي استكمالا لتعهدات الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، خلال حملته الانتخابية، وفقاً لمسؤولين في الحكومة. فيما أظهر مسح حديث أن الأمريكيين أكثر تفاؤلاً حيال الوضع في العراق عما كانوا عليه عام ٢٠٠٣.

وفي غضون ذلك، اكد جنرال اميركي بحسب وكالة الانباء الفرنسية ان اعمال العنف تدنت كثيرا في العراق وبامكان الجنود الاميركيين الانسحاب سريعا من دون ان يطرح رحيلهم مشاكل على الصعيد الامني.

وقال مسؤولان، رفضا الكشف عن هوياتهما نظراً لعدم الإعلان عن الخطة بعد، إنهما يتوقعان أن يعلن أوباما هذا القرار في غضون الأسبوع الجاري.

وأوضحا أن الجيش الأمريكي سيحتفظ بقوات في العراق تتراوح بين ٣٠ و٥٠ ألف جندي، وذلك لتقديم الاستشارات والتدريب لقوات الأمن العراقية.

وكشفا أنه إلى جانب هذه القوات، ستبقى في العراق عناصر استخباراتية متخصصة بكامل المعدات الضرورية لجمع المعلومات والرصد، بما في ذلك طائرات الاستطلاع من دون طيار.

وكان أوباما تعهد خلال حملته الانتخابية بسحب قواته من العراق في غضون ١٦ شهراً، مما يعني أن الخطة الجديدة ستزيد ثلاثة شهور عما سبق وحدده، كما أنها تأتي بواقع سحب فرقة واحدة شهرياً، بدءاً من يوم حفل تنصيبه في كانون الثاني الماضي.

وألمح المسؤولان إلى أنه سيتبع ذلك مزيد من سحب القوات الأمريكية من العراق قبل شهر كانون الأول من عام ٢٠١١، وهو الموعد الذي وافقت عليه الولايات المتحدة مع الحكومة العراقية لسحب كامل قواتها، بموجب الاتفاقية الأمنية بين البلدين.

وكان الرئيس الأمريكي قد أعلن في خطاب الأمة أن الولايات المتحدة ستترك العراق للعراقيين، لكنه لم يتحدث بالتفصيل حول هذا الشأن. وفي حال اتخاذ القرار، فإنه يأتي بعد قرار سابق بزيادة كبيرة على عدد القوات الأمريكية العاملة في أفغانستان، تقدر بنحو ١٧ ألف عنصر، اتخذه أوباما، والذي أوضح حينها أن ذلك سيكون ممكنا بصورة جزئية، من خلال سحب قوات من العراق.

وعلى الصعيد نفسه، قال مسؤول في البيت الأبيض، إن أوباما قد يتخذ قراراً نهائياً بشأن القوات الأمريكية بالعراق في غضون ٢٤ ساعة. ولكنه استبعد أن يعلن عن ذلك الأربعاء، لكنه أكد أن الرئيس الأمريكي يمكن أن يناقش ملف العراق خلال زيارته إلى ولاية كارولينا الشمالية الجمعة المقبل.

يشار إلى أن عدد القوات الأمريكية في العراق يصل إلى ١٤٢ ألف عنصر، موزعين على ١٤ فرقة عسكرية، وهذا العدد يزيد بنحو ١١ ألفاً عن العدد الذي كشف عنه الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، في كانون الثاني عام ٢٠٠٧، والذي قال إنه سيزيده لمواجهة التمرد المسلح.

وعلى صعيد متصل، أظهر مسح اجرته شبكة CBS أن الأمريكيين أكثر تفاؤلاً حيال الوضع في العراق عما كانوا عليه عام ٢٠٠٣.

ووجد المسح أن ٦٣ في المائة من الذين شملهم المسح، وعددهم ١١١٢ بالغاً، يعتقدون أن الأمور تجري على ما يرام للولايات المتحدة هناك، مقارنة بـ٢٢ في المائة ممن يعتقدون بغير ذلك.

ورغم المفهوم الأمريكي الجديد بتحسن الوضع في العراق، إلا أن ٧٨ في المائة أعربوا عن اعتقادهم بضرورة سحب القوات الأمريكية من هناك ضمن الجدول الزمني الذي حدده الرئيس باراك أوباما، بـ١٦ شهراً. وشدد ٤٦ في المائة من المستطلعين على ضرورة الانسحاب، وفق المسح.

وشددت نسبة مشابهة من المستطلعين على العراق كأبرز أولويات الإدارة الجديدة.

ودعم ٤٢ في المائة من الذين شملهم المسح زيادة عدد القوات الأمريكية في أفغانستان، مقارنة بـ٣٤ في المائة في كانون الثاني الماضي.

فيما دعا الرئيس الأمريكي الأسبوع الماضي لزيادة معدلات قوات بلاده في أفغانستان بـ١٧ ألف جندي إضافي. وأشار أوباما إلى أنه سيعيد النظر في سياسة سلفه بحظر مشاهد أكفان الجنود العائدة من حربي العراق وأفغانستان، وضم ٦٩ في المائة من المستطلعين أصواتهم لقرار الرئيس.

الى ذلك، اكد جنرال اميركي ان اعمال العنف تدنت كثيرا في العراق وبامكان الجنود الاميركيين الانسحاب سريعا دون ان يطرح رحيلهم مشاكل على الصعيد الامني. وقال الجنرال جون كيلي العائد من العراق حيث تولى قيادة القوات الاميركية في غرب البلاد، ان انسحاب القوات الاميركية من بعض مناطق العراق في الاشهر ال١٦ المقبلة كما وعد باراك اوباما قبل انتخابه، امر واقعي. مضيفا ان «الانسحاب من بعض اجزاء العراق امر ممكن جدا في غضون ستة عشر شهرا».

واعرب كيلي ايضا عن تفاؤله في شأن مناطق لا تزال تشهد توترا في البلاد، معتبرا ان في الامكان احتواءها قبل نهاية ٢٠١١ وهو الموعد الذي ستغادر فيه القوات الاميركية العراق بموجب اتفاق وقع اخيرا بين واشنطن وبغداد.

واوضح كيلي في تصريح صحافي «ثمة مناطق اخرى في العراق الوضع فيها ليس على ما يرام، لكن الوضع في العراق بشكل عام لا بأس به». وقال «اظن ان هذه المناطق الحساسة ستعالج قبل ٢٠١١».

وتأتي هذه التصريحات فيما تجري الادارة الاميركية تقويما للحاجات المتناقضة في العراق وافغانستان وفيما تميل قيادة القوات الاميركية في العراق لانسحاب بوتيرة ابطأ. واعتبر كيلي ان تراجع حدة العنف وتحسن فعالية قوات الشرطة والجيش العراقيين يمهدان الطريق لانسحاب القوات الاميركية المقاتلة من العراق. وقال الجنرال كيلي «اذا كان الهدف القضاء بشكل تام على العنف في العراق، فهذا امر مستحيل. لكن اذا كان الهدف تمكن الشرطة والجيش العراقيين من الحد من اعمال العنف، فقد بلغنا هذه المرحلة في القسم الاكبر من البلاد». واضاف انه اذا كان الانسحاب السريع من العراق يشكل خطرا، فان بقاء القوات فترة طويلة في العراق يمكن ايضا ان «يسيء الى تقدم المهمة في العراق» لان ذلك يعرقل عملية تسلم قوات الامن العراقية مسؤولياتها.

واوضح «تبين لي انه طالما ان لدينا قوات تتعاون بشكل وثيق مع الشرطة العراقية والجيش العراقي فانهما لا يتوليان المسؤولية فعلا». ويدرس البيت الابيض عدة خيارات لانسحاب القوات الاميركية من العراق مع جداول زمنية تتراوح بين ١٦ شهرا كما وعد اوباما خلال حملته الانتخابية و٢٣ شهرا.

وفي الاسبوع الاول لتوليه السلطة طلب اوباما من القادة العسكريين وضع خطط للانسحاب» بشكل مسؤول من العراق حيث ينتشر حاليا نحو ١٤٢ الف جندي اميركي.

بي بي سي: الجفاف يهدد أهم المناطق المائية في الشرق الأوسط بخطر كبير

بغداد / المدى

اكد تقرير اوردته محطة بي بي سي BBC البريطانية، إن أهوار العراق تواجه خطرا كبيرا جديدا يتمثل بالجفاف، مبينة أن هذه المنطقة تعد من أهم المناطق المائية في الشرق الأوسط.

وقال التقرير أن «النظام البيئي الفريد في هذه الأهوار العربية الذي أدام على مدى آلاف السنين حياة برية متنوعة ونشطة، فضلا عن نظام حياة متفرد، هو الآن على المحك بسبب الجفاف».

وأضافت المحطة أن النظام المباد «استنزف هذه المناطق في سنوات الثمانينيات لطرد متمردين، إلا أن الحياة عادت إلى الأهوار بعد الإطاحة به عام ٢٠٠٣».

لكن الأهوار «تواجه خطر الانكماش مرة أخرى، بسبب الجفاف، وإقامة سدود ومشاريع ري على دجلة والفرات ونظم أنهار أخرى»، بحسب التقرير.

وبعض عرب الأهوار، كما تضيف المحطة، الذين عاشوا على انسجام مع المناطق المائية على امتداد ستة آلاف سنة، "عادوا بعد سقوط نظام صدام لكنهم يغادرون مناطقهم الآن مرة أخرى مع جفاف الأهوار".

وتلاحظ المحطة أن المنطقة، التي كانت مساحات واسعة من المياه المفتوحة والقصب، «تحولت إلى جداول وسهول طينية ضحلة».

وتاريخيا كما اورد التقرير «تغطي الأهوار مناطق شاسعة تزيد على ١٥ ألف كيلو متر مربع، على الرغم من أن مساحتها في السنوات الأخيرة لم تزد عن تسعة آلاف كيلو متر مربع»، وتستدرك "لكنها في عهد صدام كانت قد انتهت، وانحسرت المناطق المائية فيها إلى ٧٦٠ كيلو متر مربع فقط".

وتابعت المحطة "بعد العام ٢٠٠٣، انهارت الحواجز فغمر الماء جزءا من المنطقة وأعاد ٤٠٪ من الأهوار الأصلية إلى الحياة"، لكن الوضع الآن، كما تقول بي بي سي، "تراجع إلى الوراء، وتقلصت الأراضي المائية إلى نحو ٣٠٪ من حجمها السابق، ومن الممكن أن يزداد الوضع سوءا إذا صحت التوقعات بعام آخر يشح فيه سقوط الأمطار". وتنقل المحطة عن مهندس ماء في وزارة البيئة، حازم الدالي، قوله إن «الانخفاض الحالي يسبب مشكلا، وهذا أمر غير طبيعي»، وأضاف «يمكننا رؤية أثر ذلك في نوعية المياه، وفي التنوع البيولوجي في الأهوار، الذي يؤثر بدوره في السكان الذين يغادرون مناطقهم، بل يمكننا رؤية تأثيره في مناسيب المياه في نهر دجلة ببغداد». مشيرا الى إن السبب المباشر هو «انخفاض سقوط الأمطار، على أن هذا ليس هو المشكل الوحيد».

وبهذا الشأن تنقل المحطة عن الخبير في برنامج البيئة في الأمم المتحدة ،حسن برتو، قوله إن «الجفاف أمر خطر جدا».

وتابع «سجل موسم ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أسوا موجات الجفاف، كما أن تساقط الثلوج في بحيرات تغذية نهري دجلة والفرات كان محدودا»، وأردف و«كل التوقعات تشير إلى أن الجفاف سيستمر خلال شتاء ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مع انخفاض هطول الأمطار إلى أدنى من المتوسط بكثير».

ويشير التقرير إلى أن لـ«العراق اتفاقيات تقاسم مياه مع سوريا وتركيا وإيران»، وتستدرك «لكن الحصول على تخصيصاته خلال سنوات الجفاف أمر صعب».

وزادت «كما تقام العديد من السدود التي تقلل من مناسيب المياه. فتركيا لديها أكبر مشاريع السدود، وأقامت إيران سدودا على نهر الكرخة، الذي يتغذى مباشرة على الأهوار، كذلك أقامت حواجز طينية على طول الحدود مع هور الحويزة الكبير، ما تسبب في تعطيل مجرى المياه الطبيعي».

هذا بالإضافة إلى «مشاريع ري وسدود في العراق، تهدد بزيادة تعطيل مجاري المياه»، بحسب التقرير.

الواقع الإداري والمالي في العراق: فساد بلا مفسدين وديمقراطية بلا شفافية

بغداد / عصام حاكم

الفساد والشفافية مفردتان أصبحتا الاكثر ترددا على ألسنة العراقيين برغم تضادهما الواضح، فمع الدعوات الواسعة والكبيرة التي تعنى بالشفافية بوصفها أحد ركائز أي نظام ديمقراطي في العالم، نرى أن شفافيتنا ما زالت معتمة،عتمة جعلت من الفساد يدب في مفاصل كل صغيرة وكبيرة في البلد من المجالس البلدية في القرى حتى أعلى الهياكل الادارية في البلاد،الكل يتحدث عن الفساد .الفساد هو شريك للارهاب فكلاهما يساهم في تدمير الدولة العراقية وقتل الشعب العراقي واستنزاف موارده وثرواته وابنائه.

وبرغم هذا لم نر معنى حقيقيا للفاسدين وكاننا شعب نعاني فسادا بلا مفسدين، أنها مفارقة مضحكة جعلتنا نتوجه، بالسؤال عن (أسباب أنعدام المسؤولية، وعن هذا الداء الذي أستشرى في جسد هذه الامة)، لعلنا نجد اجابات شافية لذلك الالم اليومي الذي يتعرض له المواطنون.

وحول هذا الموضوع ، استطلعت (صحيفة المدى) اراء عدد من المواطنين لوصف هذه الحالة الجديدة القديمة.

المواطن نزارجاهل / مهندس قال «لقد عجز المواطن أن يجد تفسيرا لمسببات هذا الاستشراء في أنتهاك المال العام، لقد توقعنا أن تعاد ثروات البلاد التي نهبت، وامواله التي سرقت وهربت خارج البلاد، وان يساق للعدالة من أساء أستخدام المال العام، واثرى على حساب الشعب، واذا بنا نجد الفساد يزداد حدة وانتشارا». مضيفا «ما هي الاسباب في تنامي هذه الظاهرة في ظل الديقراطية والشفافية واجواء الحرية؟ أسئلة عديدة متشابكة تدور في ذهن المواطن تحتاج الى أجوبة مقنعة».

المواطن ميثم عبد الرحيم طالب جامعي، اجاب قائلا «منذ أكثر من خمس سنوات وصيحات المواطنين تعلو وتتسع مطالبة بمعالجة جذرية لايقاف أنتهاك المال العام،وتبديد ثرواته، والمثير في الامر أن العديد من المسؤولين في الدولة والعديد من الاحزاب والتنظيمات السياسية تشارك الجماهير في مطالبتها،موجهة أنتقادات مريرة لما يجري، والاعلام بكافة أشكاله أصبح الحديث فيه عن الفساد ومظاهره واشكاله وتفاصيله يحتل موقعا متصدرا في أنشطته، وتصريحات مفوضية النزاهة والمفتشين في الوزارات تعكس المرارة وما يشبه اليأس من حديثهم،لعدم القدرة على التصدي بفعالية ونجاح للاخطبوط المتجذر.. وهذا مما يعطي مؤشرا واضحا على ما وصل اليه الفساد وشبكته من قوة متحكمة في مفاصل الدولة، مكنتها ليس فقط من أن تدافع بشدة عن واقعها وانما أيضا من أن تزيد من قدرة شبكتها وانتشارها مما عزز من ثقتها واطمئنانها وعدم تخوفها وخشيتها من الملاحقة والمساءلة وفشل القضاء في أصدار قرار قضائي يتناول واحدا من الانتهاكات المفضوحة للمال العام.

المواطن علاء حاكم عبود/معلم، اجاب قائلا: أن محاربة الفساد الاداري هي مسؤولية المجتمع كله ولا تقتصر على المجهودات الحكومية، بل أنها تستدعي أحيانا تعاونا وثيقا بين المواطنين والاجهزة الحكومية،وان كان من الواضح أن المسؤولية الأكبر تقع على الاجهزة الحكومية جميعا لنجاح أي برنامج يهدف الى محاربة الفساد.

واضاف عبود «الفساد ليس ظاهرة عارضة في الدوائر الحكومية،بل هو مستتب يعتبره البعض ممن لا أصل لهم نمطا للحياة وجزءا لا يتجزأ من التعامل،بل ويتسامح الكثيرون بشأنه لدرجة أعتبار الرشوة(أكرامية) أو عملا خيرا أو تعبيرا مسبقا عن الشكر والامتنان أو تعويضا عن المرتبات المتواضعة للموظفين، وكذلك أعتبار الوساطة والمحسوبيه واجبا على بعض أصحاب المناصب وحقا لاقربائهم واصدقائهم ويلامون إن لم يستجيبوا له، والنظر الى الكذب في التعامل كأمر طبيعي لا يثير السخط والاستياء مع تطلع الكثيرين ممن تتاح لهم الفرصة في أغتنام أي مبلغ قد يدره عليهم من دافع المسؤولية ولو كان هذا المبلغ خيانة لواجبات العمل أو لأمانة المال.

المواطنة هيفاء حسين عبد / موظفة قالت «أن محاربة الفساد والحد من أثاره يتحققان عن طريق الاصلاحات الادارية وحدها لأن هناك شروط أساسية تحجم الفساد وتقلل أثاره وهذه الشروط يمكن أجمالها بما يلي: الوعي العام لدى الناس بأخطار الفساد وضرورة محاربته على جميع الجهات وليس بالاستسلام له كقدر محتوم أو التسامح معه كأجراء لازم لتسيير التعامل والوعي التام بضرورة كشف كل المفسدين كل على حسب موقعه.

واضافت: التزام السلطات العليا في أعلى مستوياتها بمحاربة الفساد وفي جميع الاجهزة،أو توفير اليات فاعلة للوقاية والمحاسبة والتخفيف في أشتراط الموافقات الحكومية على كل صغيرة وكبيرة لانها في كل موافقة فرصة للفساد،

تقوية قدرات أجهزة القطاعات الحكومية لتنفيذ الصلاحيات والتي تفرض بمحاربة الفساد وبمختلف أشكاله وما يتطلب ذلك من وضع نظام يقوم على الاعتبارات المعنية السليمة، ويتفادى القيود والتعقيدات التي لا مبرر لها، ويتبع الاصول في التعيين والترقية على أساس الكفاءة وحدها مع أتاحة الفرصة للتظلم بوسائل سريعة وحاسمة، ورفع مرتبات الموظفين وتطبيق نظام حوافز كفوء ومتوازن يحقق أهدافاً أكثر أنسانية وعقلانية.

المواطنة كريمة ستار / مدرسة قالت «ثمة حاجة ملحة للالتزام بمنهج شامل وليس أنتقاليا في معالجة قضايا الفساد بالنسبة للافراد ومرافق الدولة الاساسية على حد سواء،وهذا يستلزم أعتماد خطة عمل وسياسة متكاملة لتغطية جميع مجالات أداء الدولة،من قمتها وحتى أصغر وحدة أدارية، وان تشمل الجميع من كبار مسؤولي الدولة وحتى صغار الموظفين،فلا للتسامح مع أثارة قضايا فردية وانتقائية واهمال مخالفات صارخة لظاهرة باتت تعرف ب(القطط السمان) بسبب الخوف ممن يقف وراءها أو بدافع المسايرة السياسية لهم.

المواطن فاهم عزيز أستاذ جامعي يقول «أن مخاطر الفساد تثير قلقا واسعا بين الناس، وتطرح أهمية معالجة هذه الآفة الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية ووضع خطط وضوابط صارمة لمكافحة أثارها وتداعياتها على الحياة السياسية ومستقبل البلاد».

واضاف عزيز ان «الفساد بجميع أوجهه ليس محصورا في بلد واحد أو منطقة واحدة من العالم، بل هو ظاهرة عالمية منتشرة على نطاق واسع ويشمل ذلك البلدان العربية النامية،الا أن مناخا جديدا ومغريا قد تشكل الان في العراق نتيجة لغياب السلطة الوطنية الفعالة وذات الصلاحيات القوية، اضافة الى الانفتاح العام الذي رافق تغيير النظام، والبدء بمشروع الحكومة الوطنية على اسس ديمقراطية انتخابية فتح المجال واسعا امام محاسبة الجميع ابتداء بالمواطن وانتهاء بالمسؤول.

بابان يطالب بتنفيذ حزمة اصلاحات مالية لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية

بغداد / احمد الطائي

طالب وزير التخطيط والتعاون الانمائي علي بابان بوضع سياسة اقتصادية جديدة لمواجهة الازمة الاقتصادية العالمي من خلال ايجاد بدائل تنموية لبناء اقتصاد حقيقي وفعال بدلا من الاعتماد على النفط كمورد اساسي لدخل البلاد.

وقال بابان خلال مؤتمر وطني نظمته الوزارة وحضرته (المدى) امس الاربعاء، ان الازمة الحالية التي تمر بها البلاد سببها تراجع قطاعات الصناعة والزراعة والقطاع الخاص نتيجة الاهمال الواضح والاعتماد على النفط فقط كمصدر للدخل، مضيفا ان الوزراة تعمل الان على الاصلاح السريع في جميع مفاصل الدولة للحيلولة دون تفاقم الازمة.

ودعا الحكومة الى وضع سياسات وتشريعات مناسبة للنهوض بالاقتصاد العراقي باسرع وقت ممكن، موضحا ان الاقتصاد العراقي يواجه الان اربعة تحديات يجب معالجتها وهي تحرير الاقتصاد من التبعية النفطية وتفعيل دور القطاعات الاخرى واعادة التوازن الحقيقي في الموازنة الحالية لهذا العام واعطاء دور للنفقات الاستثمارية بدلا من التشغيلية التي حصلت على ٨٠ ٪ من الميزانية.

واكد بابان ان الاستثمار الان سواء كان حكوميا او خاصا هو الذي سيخلق الفرص والتطور وهذه حقيقة لابد منها للتخلص من الانكماش الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد.

وطالب وزير التخطيط الحكومة بالنهوض بالايرادات المصرفية وتوفير بيئة تشريعية وانشاء سوق مالي يجذب المستثمر بالاضافة الى خفض اسعار الفائدة. لافتا الى ان الحكومة اذا ما اعتمدت على الخصخصة في عملها فانها ستساعد على القضاء على الفساد المالي واعادة تأهيل البنى التحتية للبلاد بالاضافة الى الغاء البيروقراطية التي تعيق وبصورة خطيرة العمل في العراق.

من جانبه قال رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب حيدر العبادي اننا بحاجة الى الاسناد الحقيقي من دول الجوار لتطوير اقتصاد البلد والنهوض بالانتاج المحلي.

واضاف العبادي ان الاسناد يأتي من خلال تدريب القدرات البشرية العراقية في الخارج على برامج تنموية متطورة تساعد في النهوض بالاقتصاد العراقي بالاضافة الى حماية المستهلك والمنتج.

وتحدث العبادي عن الحدود العراقية وعمل الكمارك والفساد الحاصل فيها داعيا الحكومة الى مراقبة الحدود مراقبة جيدة لتلافي حدوث عمليات التلاعب.

فيما ابرز الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق أهم الظواهر والتحديات المالية لعام ٢٠٠٩ ومابعدها في ضوء بروز مؤشرات مالية ناجمة عن عدم كفاية الإيرادات النفطية لتغطية نفقات الموازنة العامة. مشيرا الى ارتفاع الكلف التشغيلية مقرونة بالترهل في هيكلية الدولة وافتقار المرونة في النفقات التشغيلية وعدم توفر الموارد اللازمة للنفقات الاستثمارية للأعوام اللاحقة .

ويذكر ان هذه الندوة حضرها رئيس الوزراء نوري المالكي وعدد من الوزراء بالإضافة الى العديد من المتخصصين والاقتصاديين والمتابعين للشأن المالي في العراق.

واستعرض العلاق عددا من الحلول المالية الممكنة التطبيق وبالأخص تلك التي تعتمد على السعي لتعزيز الضريبة على المستويين الوطني والمحلي عبر عدد من المراحل، بالإضافة الى حزمة من الحلول الاقتصادية الى ترمي الى إصلاح النظام المحاسبي والرقابي في مجال تحديث طريقة الإدارة المالية في إعداد الموازنة والتنفيذ.

وفي مجال السياسات دعا العلاق الى تأسيس المجلس الأعلى للنفط وتأسيس صندوق نفطي كأداة استثمارية تعيد التوازن المالي وبالتوازي مع تحسين المناخ الاستثماري وتنمية القطاع الخاص عبر إنشاء شركات استثمارية مساهمة عامة تشترك فيها الحكومة بنسبة، وفي نفس الوقت الإسراع بتقرير مصير الشركات ذات التمويل الذاتي.